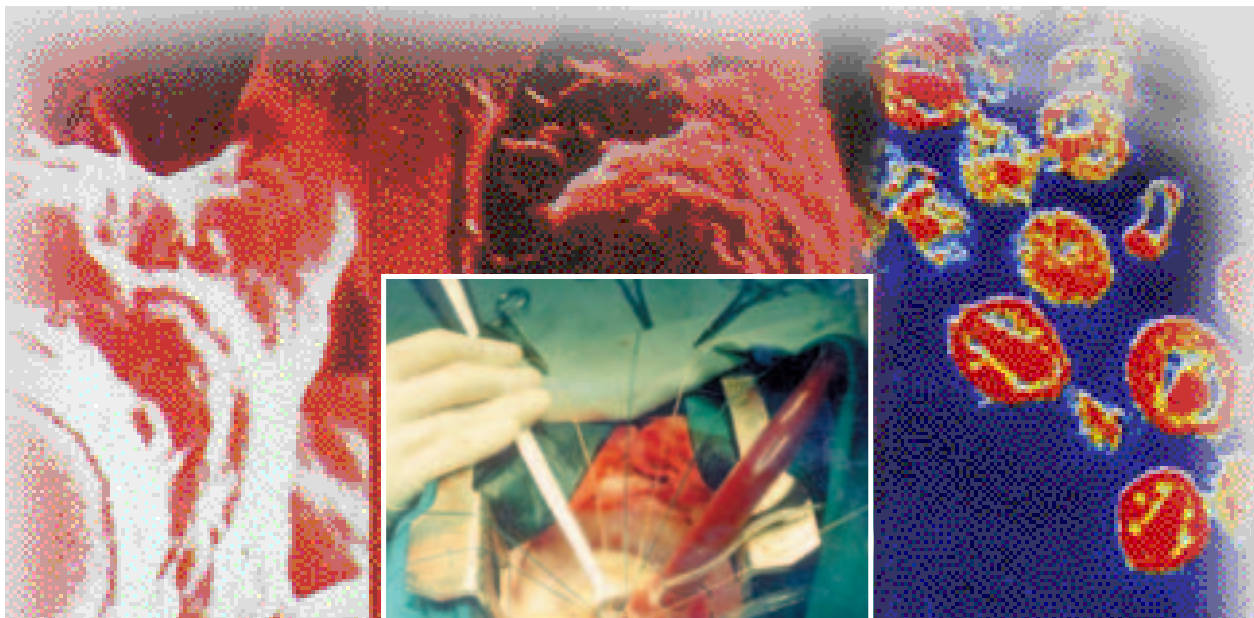

▫ ظاهرة العلاج في الخارج وبكثافة الأعداد الهائلة التي تذهب كل عام بحثاً عن العلاج أصبحت تشكل قلقاً كبيراً في المجتمع حول مدى قدرة المؤسسات الطبية على تقديم خدمات صحية وعلاجية يطمئن إليها الجميع، فضلاً عن أن الظاهرة تشكل نزيفاً مستمراً لموارد البلاد من العملة الأجنبية تصل كل عام إلى مئات الملايين من الدولارات في مصر والأردن فقط يمكن استغلالها بشيء من التخطيط وبعض التدابير الضرورية لبناء صروح طبية متقدمة في خدماتها وتجهيزاتها وكفاءاتها بدلاً من بقاء الخدمات الطبية على وضعها الراهن وذهاب مئات المرضى كل عام للبحث عن العلاج في الخارج وما يواجهونه من مشكلات وصعوبات واحياناً يتعرضون للنصب والابتزاز والاتجار بآلامهم.

تحقيق/ من القاهرة وصنعاء/ يحيى طاهر الحكيم (الحلقة الرابعة والأخيرة)

العلاج في الخارج

علاقة وثيقة بين انتشار أخطر الأمراض وعشوائية استخدام المواد الكيميائية

يبحث الناس عن علاج الأمراض الخطيرة والمخيفة في الخارج .. وينسى البعض أو الجميع اننا نعيش بصحتنا وسلامتنا فساداً .. فحولنا الكثير من المواد الكيميائية الخطيرة التي نتعامل معها بكل غفلة وإهمال .. والنتيجة أمراض خطيرة وجري حثيث نحو الخارج ..

وأشار الدكتور نصر القدسي - استشاري الجراحة بجامعة صنعاء- الى وجود علاقة وثيقة بين الاستخدام العشوائي للمبيدات الحشرية وغيرها من المواد الكيميائية المستخدمة في الصناعات الغذائية - بكميات تتجاوز المسموح به - وبين انتشار الأمراض السرطانية وزيادة عدد الاصابات بها .. ويدلل على ذلك بقوله: لقد قام الاستاذ الدكتور عبدالله عبدالولي ناشر السفير ووزير الصحة الأسبق بعمل دراسة على سرطان الغدة اللمفاوية لدى الأطفال، ووجد أن كل المصابين هم أبناء آباء وأمهات يمضغون القات المستخدم فيه المبيد الحشري بشكل كثيف، بالاضافة الى استخدام مواد أخرى في انتاج «الشمة» التي تؤدي الى الإصابة بسرطان الفم واللسان، وكما هو معروف فإنه سبب رئيسي لأمراض القلب والرئتين وتصلب الشرايين .. إلخ ولهذا لا بد من اعداد برامج توعوية فعالة تشارك فيها مختلف هيئات المجتمع، لا ترتبط بوقت محدد حتى يعرف الناس أضرار واخطار استخدام المبيدات بدون معرفة، وأهمية فرض رقابة على استيرادها وتداولها واستخدامها، وخصوصا تلك التي يتم تهريبها، وهي الأكثر خطورة، كما ان على الهيئات المعنية مراقبة الصناعات الغذائية، واخضاعها للفحص قبل تسويقها للمستهلك .

تقرير

● حدد تقرير مهم عن السلامة الكيميائية أعدته لجنة الصحة والسكان بمجلس الشورى المخاطر الكيميائية الناجمة عن النفط والمنتجات النفطية، ومخاطر الحوادث الكيميائية عامة، والنفايات الخطرة ومخاطر المواد الكيميائية على الجهاز المركزي والعصبي والجانبي .. أورد التقرير ذلك في محوره الثاني، وفي محوره الثالث ركز على أهمية التشريعات والسلامة الكيميائية من أجل حياة آمنة من التلوث والملوثات، ودور المنظمات غير الحكومية، والتوعية والوقاية من الملوثات وتحقيق السلامة الكيميائية .

أما المحور الأول فتناول تعريف السلامة الكيميائية، والمخاطر وأنواع الملوثات الكيميائية، ومصادرها والاصابات والأمراض الناتجة عن التلوث الكيميائي «الأدخنة، الغبار، الغازات، الأبخرة» .

● وخلص الى توصيات محددة، تلزم المؤسسات والهيئات العامة والخاصة ذات العلاقة بمسؤولياتها وواجباتها في تنفيذ إجراءات السلامة الكيميائية والوقاية من أخطارها، وفق تشريع صارم، أضافة الى إنشاء هيئة وطنية للسلامة الكيميائية تحدد مهامها وفقا لمقتضى تطبيق السلامة الكيميائية داخل وخارج بيئة العمل، لحماية الانسان والبيئة، والاستعانة والاستفادة من ارشادات وتوصيات الحماية من التلوث الصادرة عن المنظمات الدولية، والجمعيات المختصة في هذا المجال .

إذا عرف السبب

● ومن يقرأ التقرير يشعر بصدمة قوية، لما يحمله من معلومات دقيقة عن التلوث والملوثات الخطيرة التي تحيط بنا من كل جانب بل وتحل معنا، وتتوغل في أطعمتنا ومشروباتنا، نشارك في صنعها ووجودها دون وعي بأضرارها وأخطارها المميتة للانسان والحيوان والنبات ..

ويظهر من التقرير ان اللجنة التي اعدته تتمتع بمستوى عال من المعرفة، وبمنهجية علمية، وإلمام باهم مشكلات واقعنا الصحي والبيئي، التي برزت وتبرز بوضوح من خلال زيادة أعداد المرضى والمصابين بالأمراض الناتجة عن التلوث البيئي بالسموم، والمبيدات والنفايات الخطرة وانتشار الأوبئة، وكذا زيادة عدد الوفيات .. وتلك الزيادات تعج بها المستشفيات والمراكز الصحية داخل البلاد وخارجها بما يفوق الوصف، ورغم زيادة اعداد المؤسسات الصحية والطبية وتطور الخدمات الطبية في البلاد، إلا ان كثافة الاعداد من المرضى والمصابين تفوق طاقة تلك المؤسسات الموجودة، وتلك التي هي في طريقها الى الوجود، مع ما يرصد لها من أموال وامكانيات بشرية وفنية، ويبدو ان الدوران في الحلقة المفرغة سيستمر الى أجل غير مسمى، طالما ظلت الملوثات السامة في انتشارها، وظلت الجهود الساعية لنشر اجراءات السلامة محدودة، والرقابة الصارمة والمؤثرة على استخدام المواد الكيميائية في الحقول والمصانع والمنشآت، والمياه غائبة، وظل الوعي باخطار الملوثات والمبيدات والطرق الصحيحة لاستخدامها والوقاية منها غائبا أو قاصراً، وهي قضية تهم الجميع، وإذا لم نستشعر الأخطار ونجعل مواجهتها في مقدمة أولوياتنا وواجباتنا الأساسية كأفراد ومؤسسات علينا ان لا ننتظر حدوث المزيد من التدهور لأوضاعنا الصحية والبيئية، وبالتالي المزيد من المتاعب والمعاناة التي تقرب آجالنا !!!

المبيدات ليست الخطر !

● يعرف التقرير السلامة الكيميائية بانها : تتمثل في مجموعة وسائل واجراءات ضرورية وإلزامية يجب اتخاذها وتنفيذها حرفيا بصرامة، وبقوة القانون المشرع للحد من التعرض للمخاطر الكيميائية الناجمة عن الاستخدام أو التعامل مع المواد الكيميائية والمبيدات والأسمدة، أو التعرض للتلوث أو الملوثات الكيميائية، وكذلك للحد من مخاطر الحوادث الكيميائية، ومكافحة التلوث والملوثات الكيميائية» .

ويؤكد التقرير أن علم الكيمياء يعني كل شيء حولنا، والكيمياء هي تفاعل المواد وتركيبها في عناصر مختلفة .. الأرض التي نعيش عليها، وناكل الغذاء من ثمار ما يزرع فيها، والماء الذي نشربه، ونستخدمه في كل شؤوننا، والهواء الذي نتنفسه، والورق الذي نكتب عليه، والعلاجات التي نتناولها كل ذلك وغيره كيمياء .. ويمضي التقرير في القول: بالرغم من الانجازات الكبرى في مجال الكيمياء العضوية وغير العضوية، إلا أن البعض منها أحدث ضررا كبيرا في البيئة، وأحدث عدم توازن في الطبيعة، أثر على الانسان والحيوان والنبات، وأصبح المرء يدركها، فتلافى البعض وعجز عن البعض الآخر، ولكن الفوائد الجمة التي عادت على الانسان، التي انتجها القرن العشرون من اكتشافات في مجال الكيمياء فاقت بكثير الأضرار التي أحدثتها بعض المواد الكيميائية .

ويمزيد من التوضيح يقول التقرير: ان الكيمياء كعلم، والمنتجات الكيميائية ليست الخطر في حد ذاتها، ولكن الخطر الكبير هو الانسان فالانسان مصدر الخير والشر في آن واحد، واصبح الكوكب الازرق الذي نعيش عليه مهدداً بالفناء، نتيجة عبقرية الانسان والارادة الشيطانية التي تسكن قلبه، أما الارادة الإلهية فإنها تسكن في قلوب الاخيار .. عندما نبحث عن السلامة الكيميائية، لا يجب ان نعطي الانطباع ان المبيدات والمنتجات الكيميائية، التي وجدت من أجل معارك الانسان عبر العصور مع الآفات والحشرات، هي خطر على الانسان، فهي ليست خطراً اذا استعملتها أياد مسيرة بعقول واعية ونذكية، ولولا هذه المواد الكيميائية لمكافحة الآف الانواع من الحشرات، لما وصلت الينا الكميات الكافية من الغذاء، فهذه الآفات متأفس كبير على هذه المواد الغذائية وليست كافية للاثنين .. ولولا هذه المبيدات ايضا لاستمرت كثير من الأمراض التي تنقلها الحشرات، وتحصد الملايين من أبناء البشر، وتاريخ اليمن مفعم بمعاناة الانسان من القمل والقمل والكتن، وكلها اختفت مع الأمراض التي كانت تنقلها .

حلول علمية

● والمطلوب إذن الاهتمام بالحلول العلمية والتقنية المدعومة بالضوابط القانونية والتشريعية للحد من مخاطر المواد الكيميائية على البيئة «تلوث المياه والهواء والغذاء» وكذلك مقاومة التلوث بالمراقبة المستمرة لعمليات التصنيع ومعامل منشآت استعمال المواد الكيميائية، لضمان عدم تخطي الحدود المسموح بها، ومراقبة الملوثات الناجمة عن استخدام المبيدات والأسمدة، وعملية حرق النفايات، وتصريف مخلفات الصناعة الى التربة وبالتالي الى الزراعة .

● ويلفت التقرير الأنظار الى الأمراض التي يسببها التلوث بالمواد الكيماوية، ويحددها في الآتي :

- سرطان الجلد .
- سرطان الرئة .
- سرطان المثانة .
- سرطان الدم «لوكيميا» .

التشريعات والتوصيات

● واستعرض التقرير القوانين الموجودة وأهدافها، والتي لها علاقة بحماية البيئة والغذاء وأهمها :

- القانون ٩٩/٤٤م بشأن المواصفات والمقاييس وضبط الجودة.
- القانون ٩٢/٣٨م بشأن الرقابة على الأغذية وتنظيم تداولها وتعبئاته .
- القانون ٩٩/٢٥م بشأن تنظيم تداول المبيدات والآفات النباتية.
- القانون ٩٩/٣٩م بشأن النظافة العامة .
- القانون ٩٥/٢٦م بشأن حماية البيئة .

واستنتج معدو التقرير من ذلك الاستعراض عدم وجود قانون خاص بالسلامة الكيميائية، وكذا عدم وجود قانون يحدد الجهة التي تقع عليها مسؤولية السلامة الكيميائية من حيث وضع الخطط والبرامج والمتابعة والتنفيذ والمراقبة .

● وقد تصدرت التوصيات ايجاد قانون يهدف الى :

- توفير مقومات السلامة الكيميائية في المنشآت الصناعية والمعامل المختلفة، والرقابة على الكيماويات المستوردة، والتي من شأنها أن تدفع بأي اضرار، أو آثار سلبية مباشرة، أو غير مباشرة، آجلة أو عاجلة، والناجمة عن تنفيذ برامج التنمية المختلفة .
- حماية المجتمع وصحة الانسان والكائنات الأخرى من كافة الأنشطة الكيميائية المضرة بالانسان والبيئة، على ان يشمل القانون تحديد الجهة التي تقع عليها مسؤولية السلامة الكيميائية، وتحديد الأهداف المطلوبة من الجهات التي ستتولى مسؤولية السلامة الكيميائية، واقتراح المهام التي ستقع عليها، وتحديد الجهة المسؤولة عن دخول المواد الكيميائية ومراقبة تداولها، والتطرق الى ايجاد حلول وضوابط للتخلص من المستلزمات الطبية والأدوية التالفة بالطرق الصحية الموصى بها من قبل المنظمات الدولية، ووضع الضوابط للمعالجات النهائية للمخلفات الخطرة بشكل عام، وكذلك للمخلفات السائلة الناجمة عن المصانع والمعامل وغيرها، والرقابة على جميع المنشآت الصناعية والمعامل والجامعات للتأكد من توفر الاشتراطات المناسبة للسلامة الكيميائية، وتشجيع الاستثمار في مجال التخلص من النفايات والمخلفات الكيميائية والمبيدات والأسمدة، وكذلك المواد الطبية والدوائية.

أرقام لها دلالات

● للأرقام دلالاتها ودورها في التحليل والتفسير للظواهر والمشكلات ولكنها لم تنل هذه الأهمية لدى العديد من الهيئات والمؤسسات ، ويجد المرء صعوبة بالغة في الحصول على الأرقام المطلوبة لديها ، ولكننا جمعنا الأرقام التالية من مصادر مختلفة ومتعددة، لصلتها الوثيقة بموضوعنا:

مبيدات

١٣٩٨ طناً متوسط استيراد اليمن السنوي للمبيدات خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠م.

١٩٣١ طناً كمية المبيدات التي استوردتها اليمن رسمياً خلال عام ٢٠٠٤م بقيمة تصل إلى أكثر من سبعة ملايين دولار.

٢٤٨ اسماً تجارياً شملتها قائمة المبيدات المسجلة في اليمن، وتجري دراسات وإجراءات التقويم والتجارب الحقلية لأسماء أخرى، استكمالاً لتسجيلها من عدمه وفقاً للنتائج..

٤٦٢ طناً من المبيدات المنتهية الصلاحية والمواد الملوثة بها، جرى حصرها وتصنيفها وجمعها وإعادة تعبئتها ونقلها إلى بريطانيا على مراحل خلال الأعوام ٩٦-٢٠٠٠م لحرقها في محارق متخصصة تحت اشراف منظمة الأغذية والزراعة.

٣٥٠٠ طن هي الكمية المقدرة لمخلفات الصناعة والمعامل والمختبرات سنوياً «وتشكل المصدر الرئيسي للكيماويات والمعادن السامة».

٢٠٠ طن هي الكمية المقدرة لمخلفات معامل التصوير سنوياً.

● أما أرقام كميات المبيدات المهربة إلى اليمن- وهي الأخطر في ارتفاع نسبة سميتها- فيصعب الوصول إليها، لكنها موجودة في وتظهر تأثيراتها في تدمير حياة الإنسان والنبات والحيوان بعلامات المرض والاعتلال ، وتغير الشكل والمذاق بالنسبة لثمار النباتات..

مستشفيات ومراكز وأطباء

وزير الصحة والسكان:

أغلب الحالات يمكن علاجها في الداخل

■ د.محمد النعمي

١٦٨ مستشفى إجمالي عدد المستشفيات الحكومية الموجودة في الجمهورية وحتى عام ٢٠٠٣م وعدد الأسرة فيها «١٢٩٣٨» وعدد المراكز الصحية بالأسرة «٦٤» وبدون أسرة «٥٤٣» وعدد مراكز الأمومة والطفولة «٣٤٠» وعدد الوحدات الصحية «٢٠٤٨»..

٣٤٩٦ طبيباً وطبيبة ، إجمالي عدد الأطباء العموم، وعدد الأطباء المتخصصين «٩٤٧» وإجمالي عدد الممرضين المؤهلين «٨٧٧٧» الذكور «٧٢٩٩» والإناث «١٤٧٨» وعدد القابلات المؤهلات «٢٣١٤» وعدد المرشدين الصحيين «٢٠٢٦».

٩٢ مستشفى هي المستشفيات الخاصة في الجمهورية حتى عام ٢٠٠٢م وعدد المراكز «١١٤» وعدد المستوصفات «٣٣٦».

إنفاق

٤,٥ هي نسبة الانفاق على الصحة من إجمالي الانفاق العام لعام ٢٠٠٣م وهي نفس النسبة للعام الذي سبقه، بينما كانت ٤,٦ في العام ٢٠٠٠م.

١,٦ هي نسبة الانفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهي ذات النسبة للعام الذي سبقه ٢٠٠٢م وفقاً لمجلة البحوث الصحية والطبية اليمنية العدد «٢» يوليو ٢٠٠٤م وهي مجلة فصلية يصدرها مركز البحوث الصحية بوزارة الصحة العامة والسكان.

٥٠٪ هي نسبة التغطية بالخدمات الصحية للجمهورية اليمنية، وفقاً لما ذكره المصدر السابق.

أدوية

٦٥٥ صنفاً من الأدوية المهربة والفاسدة والمنتهية الصلاحية والمقلدة ، تم ضبطها في ١٢٦ منشأة صيدلانية في مدينتي عدن وتعز خلال حملة تفتيشية لوزارة الصحة استمرت ١٢ يوماً من شهر مارس ٢٠٠٥م.

١٤,٣١٥,٥ مليار ريال اجمالي ما استوردته الشركات اليمنية وعددها ٢٧٢ شركة من الأدوية للعام ٢٠٠٢م ، أما كميات ومبالغ الأدوية المهربة إلى البلاد، فيصعب الوصول إليها، كما أن نوعيتها ومدى صلاحيتها غير معروف أيضا!.

١,٤٨٢,٩٥٢ مليون دولار إجمالي قيمة الأدوية التي وصلت عام ٢٠٠٢م للمشاريع الصحية والمنظمات والبعثات الدولية العاملة في اليمن، وفقاً للتقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠٠٢م الصادر عن وزارة الصحة .

٤٢,٥ مليون ريال خصصتها وزارة الصحة العامة والسكان هذا العام للبرنامج الوطني لمكافحة داء الكلب، لشراء ١٧٥٠٠ جرعة من لقاح بداء الكلب.. وقدر مدير البرنامج ان ما يقرب من أربعة آلاف شخص يتعرضون سنوياً لعضات حيوانات مصابة بداء الكلب، وان ذلك الرقم لا يمثل الحجم الحقيقي لمشكلة داء الكلب في اليمن، لأن أغلب الحالات المصابة لا تصل إلى مراكز المكافحة.

ضبط

١٥٠ مخالفة في ٦٤ منشأة طبية تم ضبطها مطلع إبريل الماضي في مديريات أمانة العاصمة العشر، خلال حملة تفتيش ورقابة على المنشآت الطبية الخاصة ، توزعت المخالفات ما بين ٥٣ مخالفة فنية، و٥١ مخالفة هندسية و ٤٦ مخالفة تشغيل كادر أجنبي بدون تراخيص.

مرضى

٢٠إلى ٢٥ ألفاً من المرضى اليمنيين الذين يصلون سنوياً للعلاج في الأردن، حسب تقديرات وزارة الصحة الأردنية ، متوسط انفاق الواحد منهم من ٤ آلاف إلى خمسة آلاف دولار، أي حوالي ١٥٠ إلى ٢٠٠مليون دولار سنوياً.

٥٠ ألفاً من المرضى اليمنيين الذين يصلون سنوياً إلى مصر للعلاج «تقديرات غير رسمية».. من ١٠٠-٢٠٠ حالة مجانية في العام تمت زيادتها بالاتفاق بين وزارة الصحة ووزارة المالية كعمليات قلب مجانية موزعة على محافظات الجمهورية.

أمراض

٥٥٦,١٤٣ عدد العينات المفحوصة لحالات الملاريا المكتشفة عام ٢٠٠٢م ، وعدد الحالات المشخصة سريرياً «١١١,٦٥١» وعدد الحالات إيجابية الملاريا «٧٥,٥٠٨».

١٨,٣٢٧ حالة للمرضى الوافدين للمعهد الوطني لمكافحة السل عام ٢٠٠٢م وبضمنها عدد حالات المتابعة.

٣٢١,٦١٨ حالة للأمراض السارية الخاضعة للترصد الوبائي في محافظات الجمهورية طوال عام ٢٠٠٢م وهي أمراض «ملاريا- التهاب سحايا- اسهال دموي- إسهال غير دموي-سل رئوي- الدفتريا- السعال الديكي- حصبة - التهاب الكبد A- التهاب الكبد B- الإيدز.

عمليات قلب

٢٥٠٠ عملية قلب مفتوح أجريت في مركز القلب بصنعاء ، و٣٠٠-٤٠٠ عملية قسطرة تشخيصية وعلاجية.. منذ افتتاح المرحلة الأولى عام ٢٠٠٣م وحتى مارس ٢٠٠٥م.

توجيهات بوضع الحلول

ونحن نناقش ظاهرة البحث عن الشفاء في الخارج مع الأطراف المعنية لمعرفة الأسباب والدوافع وارتباطها باوضاع منشآتنا الطبية والصحية والأخطاء والممارسات غير السليمة فيها، وكذا التعرف على رؤى وتصورات ذوي العلم والاختصاص للمعالجات والحلول ، كان لابد من الالتقاء بمسئولين وقيادات وزارة الصحة العامة والسكان كطرف رئيسي ، وإن لم تكن المسئولة الوحيدة عن الأوضاع الصحية العامة في اليمن ، وسلامة الناس والأرض والنبات والحيوانات من الاعتلال والاختلال بسبب العلاقة الوثيقة بين سلامة الأغذية والمشروبات والبيئة من الملوثات والسموم ، وصحة الإنسان.. وتعدد الجهات المسؤولة عن كل ذلك غير أن بعض قيادات الوزارة ذات العلاقة بموضوعنا للأسف- اعتذرت عن المشاركة في المناقشة، أو مدنا بالمعلومات المطلوبة والبعض الآخر رفض الحديث، طالباً إحضار إذن بالحديث من الوزير شخصياً .. في هذا الوقت وفي ظل تلك المواقف وجدنا في أحاديث الأخ الدكتور محمد يحيى النعمي وزير الصحة العامة والسكان الصحفية ما يحقق غرض استكمال المناقشة للقضية التي نحن بصددها واكتفينا بأهم ما جاء فيها، والتي تعكس حقيقة الاستيعاب للمشكلات الصحية ومنها: ظاهرة العلاج في الخارج، وتشخيص أسبابها وإعداد لخطوات جادة لمعالجتها .. فقد قال الأخ الوزير في لقاء مع صحيفة الوحدة العدد ٢٧٢٨بشأن توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بإيقاف المنح العلاجية إلى الخارج وقرار مجلس الوزراء المعلن والإجراءات التي اتخذتها الوزارة:

- إن توجيهات الأخ الرئيس وقرار الحكومة جاء نتيجة لما لوحظ من أن أغلب الحالات التي تذهب للعلاج في الخارج والتي تجاوزت العشرات من الآلاف سنوياً، وبتكاليف بلغت الملايين أو أكثر «ملايين الدولارات أكيد» سواء كانت من موازنة الحكومة، أو على حساب المرضى لاتحتاج إلى السفر وبالتالي تؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، إذا ما نظرنا إليها من زاوية الاقتصادات الصحية ، وخاصة اذا ما أيقنا ان الغالبية منها يمكن علاجها داخل الوطن وبتكلفة لا تقارن على الإطلاق وبالتالي يمكن الإستفادة من الفوارق الباهظة في تعزيز الصحة العامة ، وصحة الأفراد بشكل كبير للغاية وفي نفس الوقت تقوم الوزارة باستقدام العديد من الوفود والفرق الطبية المختصة من البلدان الشقيقة والصديقة على مستويات علمية عالية لعلاج بعض الحالات في اليمن، لكن ثمة منحاً علاجية في الخارج لبعض الحالات التي تتطلب تدخلاً دقيقاً لا يمكن توفيره وطنياً، مع مراعاة ان افتتاح عدد من المراكز التخصصية في مجال القلب والكلى والسرطان خفف كثيرا من الاحتياجات للسفر لتلقي العلاج خارج الوطن.

فقد الثقة مسئولية الجميع

وعن أهم أسباب هروب المريض وعدم الثقة بالطبيب أو بالمستشفيات الوطنية، ولعل غياب الثقة أوضح الأسباب التي تدفع الآلاف من المرضى سنوياً للسفر بحثاً عن العلاج في الخارج، رغم المعاناة والأموال الطائلة التي ينفقونها ، والمشكلات التي تحدث لهم في معظم الأحيان، نتيجة عدم وجود تنظيم من الداخل للعلاج في الخارج وضعف المعرفة لدى أغلب المرضى أو مرافقيهم.. ولقد كانت إجابة الأخ الوزير وافية ، مقرونة الاعتراف بوجود بعض الممارسات التي تتنافى مع أساسيات وأخلاقيات المهنة الطبية، سواء من العاملين في المجال الصحي أو الخدمات المرافقة للخدمات الصحية.. وإضافة إلى ذلك قال:

- لا يمكن استعادة الثقة بسهولة ، خاصة وانها جاءت متراكمة على مدى سنوات طويلة ، الذي يبالغ في وصف العلاج في الخارج أكثر من اللازم ويقلل من مستوى العلاج محلياً بشكل غير منصف، وكذلك بعض الممارسات التي تتنافى مع أساسيات وأخلاقيات المهنة الطبية.. لكن قضية انعدام الثقة- الحمدلله- في انحسار مستمر وفجوتها تضيق يوماً بعد يوم والآف العمليات الجراحية التي تتم في مشافي الجمهورية خير دليل على ذلك، بما فيها الجراحة المعقدة لأمراض القلب والجهاز العصبي والتناسلي وأمراض الباطنية والغدد الصماء والوسائل التشخيصية والمختبرية يباشرها أساتذة جامعيون يمثلون على مستوى من الاقتدار لا يقل عن أمثالهم في الخارج.

صرخة مدوية

● الأخ الوزير أطلق في اللقاء صرخة قوية، نأمل من المعنيين والمهتمين وقطاعات المجتمع كلها الوقوف أمامها، واستيعاب دلالاتها وتحمل المسئولية المشتركة في تحقيق الصحة العامة بأبعادها وأهدافها.. لقد قال وكأنه يصرخ بأعلى صوته، وهو يجيب على سؤال عن الحلول المقترحة للتغلب على المشكلات الصحية المتعصبة:

- تلك المشكلات هي أمراض تتعلق بأنماط الحياة الزراعية والصناعية والبيئية ويمكن التغلب عليها في كثير من الأحيان بتغيير هذه الانماط والتغلب على العادات المضرة.. ومن أجل ذلك لا بد من :

- تضافر كافة الجهات المهنية في الاعلام والتربية والثقافة والارشاد والمنظمات غير الحكومية من أجل تطبيق أنماط سلوك صحي سليم .

- التوعية أولاً: تليها الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية وعلى رأسها التحصين،والصحة الإنجابية، والملاريا، والسل، والإيدز، وأمراض الطفولة، والصحة المدرسية، وتحسين البيئة الصحية والتغذية وسلامة الغذاء وحماية المستهلكين.

- تحمل المسئولية من قبل المتسببين في الأمراض .. على المستفيدين من زراعة وتجارة التبغ تحمل المشكلات الصحية الناجمة عنها.

- على مستوردي ومهربي السموم الكيماوية تحمل تكاليف علاج ضحاياهم.

- على أرباب العمل في المصانع ومعامل الحرف التي تؤثر على الصحة توفير كافة وسائل الوقاية والحماية والسلامة للعمال، كما يجب توفير تجهيزات الأمن والسلامة ضد الحرائق ومشكلات الكهرباء في المباني.

- قضية التأمين الصحي يجب ان تكون إلزامية على أرباب العمل والشركات والمصانع.

- يؤسفني القول ان كثيرا من الناس يصرفون على السموم أضعاف ما يصرفونه على العلاج..

كلمة أخيرة

□ كنا قد أجرينا عدداً من اللقاءات مع عدد من المرضى اليمنيين أو مرافقيهم الذين يتعالجون في مستشفيات جمهورية مصر العربية الشقيقة، وقد أثنوا على حسن معاملة أشقائهم ورعايتهم لهم، كما أشادوا بالكفاءات الطبية المصرية، وكذا تطور التقنيات المتوفرة في تلك المستشفيات، وتم نشر ذلك في الحلقة الأولى يوم السبت الماضي، والصعوبات التي يواجهها المرضى ليست في مصر، فالأمر ليس كذلك، بل إن معظم المرضى اليمنيين يفضلون العلاج في مصر دون غيرها لما يجدوه فيها من رعاية واهتمام، كما أن نقابة الأطباء المصريين بذلت - مشكورة - جهوداً لدى المستشفيات العامة والخاصة وبعض مراكز الفحص لمعاملة المرضى اليمنيين معاملة خاصة، وأعطت بعض المستشفيات المصرية - على ضوء ذلك - فرصاً مجانية للعلاج لبعض المرضى اليمنيين المحتاجين، ونؤكد أن الصعوبات والمشكلات التي يواجهها المرضى اليمنيون هي أكثر من بلد نتيجة عدم تنظيم السياحة العلاجية في الداخل والخارج.

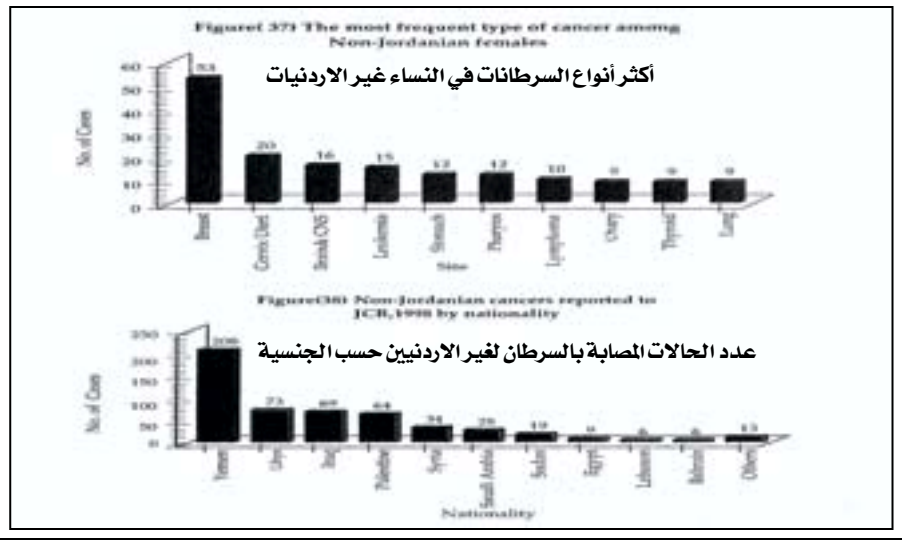

▫ الأطباء: نبحث عن العلاج المكلف في الخارج ونهمل وسائل الوقاية

▫ تقرير لمجلس الشورى: الرقابة الصارمة على استخدام المبيدات باتت ملحة